

ثقافة المجتمع وتمكين المرأة العربية من المشاركة السياسية: المرأة المغربية أنموذجاً

بشرى زكاغ
باحثة مغربية



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

مقدمة:

تمر المجتمعات الغربية والشرقية عبر الحقب والأزمنة بمجموعة من الحوادث، قد يسجلها التاريخ، وقد تنتثر من سجلاته فلا يعود أحد يحفل بذكرها؛ فلكل مجتمع حياته الخاصة التي تميزه عن باقي المجتمعات، ولكل جيل تاريخه الخاص، يختلف باعتبار حظ ذلك الجيل ومشاركته في أحداث المجتمع العام، والمشاركة تكون حسب نسبة استعداد الأفراد، ومواهبهم، وموقعهم الجغرافي وهامش الحرية والاختيار المتاح أمامهم، نساءً كانوا أم رجالاً، صغاراً أم كباراً.

في هذا السياق، عرف موضوع المرأة، والدراسات النسائية، وأبحاث النوع اهتماماً متزايداً، ذلك أن "العقود الأخيرة كانت مسرحاً لانبعث الحركات النسوية في العديد من مناطق العالم"¹، مما أدى إلى تزايد الأبحاث حولها، سواء داخل الجامعات المغربية أم في باقي بلدان العالم، وفتح آفاقاً جديدة داخل العلوم الإنسانية، خاصة وأن هذه "الدراسات النسوية اليوم أصبحت تسهم في تجديد المعرفة، وبعث الشك وعدم اليقين في موضوعية العلوم الوضعية ومضامين ممارساتها، وتسعى لبلورة رؤية بديلة للمجتمع"²، وما الاهتمام بهذا الموضوع إلا تعبير عن الرغبة في إدماج المرأة في المسار التنموي العام إدماجاً صحيحاً عادلاً.

والمغرب، الذي يعد ملتقى الحضارات، عرف اهتماماً متزايداً بقضايا المرأة والدراسات النسائية، ولا أدل على ذلك من ارتفاع عدد البحوث في هذا المجال وتعدد الجمعيات النسوية.

لقد سعت جل هذه الدراسات إلى إبراز خصوصيات وضع المرأة، ورصد مكامن ضعفها ومعاناتها، وتدارس إمكانية تنمية محيطها وظروفها، وسبل مشاركتها في مجالات الحياة، من خلال الاعتراف لها، وعلى قدم المساواة مع الرجل، بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية.

ولاشك في أن قضية المرأة اليوم أصبحت من مشمولات إشكالية عامة، يمكن أن نطلق عليها إشكالية النوع الاجتماعي، وقد عدت من العناوين البارزة للمشروع المجتمعي التنموي، إذ توفر هذه الإشكالية الإطار التحليلي المناسب للتعرف على حاجات المجتمع وتقييمها، وتوجيه مجهودات التنمية إلى الأفراد الذين يحتاجون إليها.

ولا بد هنا من أن نشير إلى أن المرأة داخل المجتمع المغربي، شأنها شأن سائر البلاد العربية والإسلامية، لم يكن لها قضية خاصة بها، وإنما تكمن المشكلة في تخلف المجتمع وفقره، وهي قضية تختلف كثيراً عن قضية

¹- Francine Descarries, *Le projet féministe à l'aube du XXIe siècle: un projet de libération et de solidarité qui fait toujours sens*, revue Cahiers de recherche sociologique, no 30, 1998, Montréal: Département de sociologie, UQAM, p 191

²- Ibidem, p 204

نساء الغرب، لأن المرأة هناك حتى منتي سنة خلت، كانت ما تزال تعد مطية للشيطان، وكانوا لا يزالون يناقشون هل هي مخلوق أم لا.

1- المرأة المغربية عبر التاريخ: بين الظهور والاختفاء

كثيرة هي المراجع التي تعرضت لتاريخ المغرب، غير أن الإشارة إلى حياة الناس العاديين كانت نادرة؛ فالمؤرخون لم يكونوا يهتموا إلا بالبلاط والأمراء، وهكذا نجد أن تاريخ حياة النساء في المغرب حلقة مفقودة، وإن وجدت بعض الإشارات فهي مقتضبة وبسيطة. أما ما تبقى، فهو تاريخ ذكوري ومن صنع الذكور فقط، تاريخ يتحدث في معظمه عن الثورات والحروب والاضطرابات ونزاعات القبائل.

تؤكد هذه الإشارات التاريخية، رغم قلتها، على مشاركة المرأة المغربية في الحياة المجتمعية العامة كغيرها من نساء كثير من المناطق، مشاطرة الرجل أشغاله ونشاطاته، ومزاولة لنشاطات اقتصادية وتجارية، إذ " توغل التعامل النقدي في الحواضر المغربية... وأصبح كل شيء فيه خاضعاً لمعيار السوق، من النسيج إلى اللبن، وحتى المرأة فقد انتشلها هذا التطور من قوقعة البيت وبعث بها إلى قارعة الطريق، لتمارس التجارة التي لم تعد إطلاقاً حكراً على الرجال"³. وهذا إن دل هذا على شيء، فإنما يدل على بعض مظاهر الترف والتحرر الناتجة عن الارتقاء السياسي والاجتماعي الذي توفر للمرأة على هذه الأرض منذ قرون، خصوصاً وأن السجل التاريخي بشمال إفريقيا ما زال يحكي عن نساء تصدرن هرم السلطة والسيادة، ومنهن "الكاهنة داهيا" البربرية التي ظهرت بجمال الأوراس في الجزائر وعرفت بقوة وشدة بأس، ساعداها على تجميع البربر حولها، ومقاومة الرومان وهزمهم في أكثر من واقعة، كما تصدت للجيش العربي إبان الفتوحات الإسلامية، وانتصرت على القائد العربي حسان بن النعمان، حتى صارت أسطورة تتناقلها ألسنة قبائل شمال إفريقيا التي لم تكن تعرف تقسيماً حدودياً بعد.

كما تحدث موليراس MOULIERAS في كتابه -le Maroc inconnu- عن المرأة الأمازيغية الريفية، وقد تميز هذا الباحث بالانتباه الشديد للتفاصيل، كما تميز بقدرة على الوصول لمجتمع الحريم الريفي، وقد وصف هذا الباحث الحيز النسائي، وقد تمايزت إشارته بين موقفين؛ موقف وصف فيه المرأة صلبة مسيطرة على شؤون الأسرة والقبيلة مهتمة بجل الأعمال: "فالنساء لا يتحجبن، وخصالهن طبيعية محضة، يشغلن في الأرض ويحملن المعاول، ذلك أنه في أماكن عدة يستحيل حرق الأرض لصعوبتها، إنهن من يقمن بأعمال الحرق والبستنة، وأخذ القطيع إلى المرعى، الرجال لا يقومون بشيء، بأي شيء تقريباً"⁴.

³- محمد لغرايب، علاقة المدينة بالريف في المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط وجدة وأريافها نموذجاً، مجلة جمعية تاريخ المغرب-وجدة- العدد الثاني، السلسلة الجديدة، 1415هـ-1994م، وجدة: شركة أنجاد للطباعة، ص 157

⁴- Auguste Mouliéras, *Le Maroc inconnu*, 1ère partie exploitation du rif, Parie Ed fouque et cie, 1895, p 56

في موقف آخر، ولأن موليراس مشدود لرغبة طالت جل الإثنوغرافيين الأجانب، وهي إظهار سحر الشرق، تحدث عن جمال النساء الريفيات وغلاء مهورهن، "فالمرأة في 'مثوية' جميلة، ترتدي نوعاً من القماش الأبيض يدعى (الرهيف)، تلبس نعالاً حمراء وخلاخل، وأيضاً أساور من ذهب أو فضة"⁵، هذا الجمال الطبيعي الذي حفلت به المرأة الريفية، إضافة إلى قدراتها الفائقة على العمل وتدبير المعيشة سيؤدي إلى ما ذكره موليراس لاحقاً، وهو غلاء مهر المرأة لقيمتين أساسيتين ومطلوبتين لحد الآن، وهما الجمال والقدرة الإنتاجية معاً.

ووصاية الرجل على المرأة فيما يخص الزواج، لم تكن لتنعكس سلباً على حياة المرأة التي أهلتها ظروف عيشها للتأقلم مع أي وسط وجدت فيه، مادامت تتقن مجموعة من المهارات، أضف إلى ذلك أن السقف الحضاري والثقافي لهذه الفترة، لم يكن يسمح بشأن استشارتها في الشريك الذي ترغب أن تعيش معه، تماماً كما أن السقف الحضاري لم يكن يسمح لعصر ابن خلدون بتجزئ العلوم، والإعلان عن ميلاد علم جديد هو العمران، ذلك أنه لكل عصر سقف من التطلعات والإمكانات، يستحيل تجاوزها، إلى أن يحين أوان، يرفع السقف فيه أو يتسع، حين ذاك يمكن بلوغ ما كان من قبيل المستحيلات سابقاً.

تظهر المرأة بقرى الريف المغربي إذن، كما وصفها الإثنوغرافيون، أشبه بالركيزة الأساسية للمنزل، فهي التي تدبر معيشتها، ليس فقط داخل المنزل، بل خارجه أيضاً، إذ تتكفل بأعمال الأرض، وتدبير الكلاً والمرعى، وأيضاً تقوم بتبييض المنزل وصناعة الأواني الفخارية التي تحتاجها الأسرة، إنها مخلوق عركته الحياة وعركها، ونتيجة لمشاركتها وإشرافها على إدارة العمل الاجتماعي للقبيلة ككل، كانت تحظى بالاحترام والتقدير من طرف مجتمع الذكور الذي لم يكن أبداً يتحرج من الجلوس إلى جانبها، حول مائدة مستديرة لشرب الشاي وتبادل الأحاديث والأخبار حول شؤون القرية، دون أن يكون ذلك مخالفاً بالشرع أو أعراف القبيلة.

ومثال ذلك المرأة السوسية التي تحضر بقوة في المجتمع القبلي، يؤكد هذا الطرح، الحسن العبادي الذي يتحدث عن المرأة في قبائل إلبغ بسوس: "فهذه المرأة الإليغية، ككل نساء تلك النواحي هي التي تقوم بكل شؤون بيتها، فتظل نهارها في الأعمال المرتبة على أوقات اليوم... وإن كان حرث أو حصاد، فهي التي تقوم بذلك معاونة زوجها أو وحدها إذا غاب"⁶.

⁵ - Ibidem, p 67

⁶ - الحسن العبادي، عمل المرأة في سوس، ط 1، الرباط: طوبريس، 1425 هـ 2004 م، ص 4

لقد وقفت المرأة نداءً للرجل في أمور الحياة، "وفي الريف كانت مشاركة النساء تعتبر عنصرًا عضويًا في العمل الذي يقوم به الذكور... إن سلطتهن وكفاءتهن في الاقتصاد ليست مجالاً للجدال"⁷، تلك المشاركة التي غدت ضرورية وأساسية لاستمرار الأسرة والقبيلة.

وبالرغم من الإشارات التي وردت عن سفورها، فالأمر لم يكن يتعدى الأقدام وجزءًا من الساعد، "وكان ذلك الذي هو المعروف والمتداول على نطاق شاسع؛ فالزي المشترك... يكون في العادة طويلًا وفضفاضًا لا ينقسم على الجسد، ولكن الأقدام وقسم من الساعد كانت تظهر عاطلة أو محلات"⁸.

وأعتقد أن ميل المرأة في كل البوادي لتعرية الساعد والقدمين، وهما ليسا من المناطق الحساسة في جسد المرأة، إنما هو تأكيد على عملها وانغماسها في الأشغال اليدوية من حرث وزرع وحلب وتبييض جدران وعجن الطين لصنع الفخار، ولا علاقة له بالعرف والعادة اللذان ذكرهما علال الفاسي في مؤلفه النقد الذاتي: "فالقسم الأكبر من نساء العهد القديم يحافظن على ستر الوجه لكنهن يسمحن لأنفسهن أن يخرجن أحيانًا حاسرات السوق والأذرع، الأمر الذي يدل على أن المسألة مسألة عادة وعرف ليس إلا"⁹.

ولنا أن نتخيل كيف كان من الممكن للمرأة الخروج لجلب الحطب أو حلب الأبقار أو حتى عجن الخبز والطين، وكل هذا من الأعمال اليومية المتداولة، أن تسعى لكل هذه الأعمال بالقفاطين الطويلة ذات الأكمام، وهذا يؤكد على عدم مناسبة اللباس التقليدي المغربي للمرأة العاملة، إذ هو لباس يصلح للمناسبات والطبقة الخاصة من نساء المدن، بل إن نساء المدن الكبرى، سارن إلى التقصير من القفاطين التقليدي، بمجرد ما برزت الفكرة لامرأة جريئة، كياسمينه شخصية روائية في السيرة الذاتية لفاطمة المرنيسي (أحلام النساء): "وفوق ذلك قصرت من قفاطنها وأحدثت شقين على جانبيه... سرعان ما شرعت الزوجات الأخريات يقلدن الثائرة، فقد منحتهن القفاطين القصيرة ذات الشقين الجانبين حرية أكبر"¹⁰.

يفرض على النساء في المدينة، حيث تختفي القبيلة ويظهر المجتمع خليطًا من الأجناس والأعراق، البقاء في البيت سجنًا أبدئيًا لا سبيل لتجاوزه، لقد عاشت النساء في المدن عصافير مسجونة في أقفاص، لا يربطهن بالعالم الخارجي سوى رقعة السماء الصغيرة من الفناء، أو نظرات خاطفة يختلسنها من النافذة الخارجية إن وجدت.

⁷ - سوزان غيلسون ميلر، مغرب القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين، ترجمة عايذة سيف الدولة، ص 262. عن موقع <http://sjoeph.ucdavis.edu.pdf>، تاريخ الدخول: 14:22 /9.03.2010

⁸ - هادي العلوي، فصول عن المرأة، ط 1، بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1996م، ص 57

⁹ - علال الفاسي، النقد الذاتي، دار الفكر المغربي، ط 2، بدون ذكر السنة ومكان الطبع، ص 212

¹⁰ - فاطمة المرنيسي، أحلام النساء الحريم، حكايات طفولة في الحريم، ترجمة ميساء سري، مراجعة وتقديم محمد أحمد المير، ط 1، دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 45

وهكذا اختفت نساء المدينة وتوارين وراء الجدران، في الوقت الذي تمتعت فيه نساء القرى بكامل الحرية والتجول والخروج للعمل، حتى إن كان هناك اختلاط مشروط بالرجال، ذلك أن الشرع أكد في عدة مناسبات على إباحة الاختلاط الذي لا يخل بالحياء والشرع، فقد أخرج البخاري في كتاب النكاح من صحيحه، الباب السابع والسبعين تحت عنوان: جواز خدمة المرأة للرجال الغرباء ما يلي: "لما عرس أبو أسيد الساعدي، دعا النبي وأصحابه، فما صنع لهم طعاماً ولا قربه إليهم إلا امرأته أم أسيد، وبلت تمرات في تور من حجارة من الليل فلما فرغ النبي من الطعام أماتته له فسقته تتحفه بذلك".

لكن يبدو أن "موقف المسلمين العرب في زمن لاحق لم يهضموا هذا الشكل من العلاقة فتماروا فيها"¹¹ وسعوا تدريجياً لعزل النساء وراء الأسوار، وتعطيلهن عن كل عمل سوى الإنجاب وتربية الأطفال، خاصة وأن العرب قد أخذوا الكثير من حضارة الفرس والروم الذين اتصلوا بهم، ومن بين ما أخذوه التقليل من شأن المرأة وترسيخ دونيتها أمام الرجل.

تلك هي الظروف الاجتماعية والتاريخية التي أحاطت بخبرة النساء في المدينة وثقافة المجتمع حولهن، وكان من نصيب هذه الثقافة رفع مكانة المرأة القروية لحضورها الفاعل والمنتج داخل مجتمعها، وتحقير مكانة المرأة داخل المدينة وإبعادها عن كل مشاركة وحضور داخل المجتمع، والعمل على عزلها في نطاق الحریم التابع دائماً للرجل، "فإن تولد المرأة امرأة يعني أن تكون كذلك وتتصرف على هذا النحو وليس الأمر كذلك بالنسبة للرجل"¹².

2- الحداثة تنادي المرأة المغربية:

ظلت المرأة المغربية غائبة عن مخططات التحديث والحداثة، عبر سنوات مظلمة كثيرة، رغم أنها إحصائياً شكلت نصف السكان، وقد كانت النتائج وخيمة على مجتمع المغربي الذي زادت الهجرة الداخلية والاستعمار فقراً وأعباء متتالية.

وفي إطار الاهتمام بهذه القضية، والسعي لتحقيق الانتقال التاريخي للمجتمع المغربي من النمط التقليدي إلى النمط الحضاري، طرحت مسألة التعليم، تعليم الإناث والذكور على حد السواء.

¹¹ - فصول عن المرأة، ص 62

¹² - Antoinette Fouque, Hay dos sexos, *Sociología y política*, Mexico: éd Siglo XXI, 2008, p 130

ولعل المبادرة التي كرست حق المرأة في التعليم هو تبني القصر الملكي لقضية تعليم المرأة، وموقف الملك محمد الخامس رحمه الله من تعليم بناته، وقد قال، رحمه الله، يوماً في جماعة من علماء وطلبة القرويين: "هناك أمر آخر نهتم به كل الاهتمام، وهو تعليم بناتنا وثقيفهن"¹³.

لقد فترت السواعد النواعم بالمدن ولفترة طويلة، لكن وبعد أن خرج الاستعمار وترك فراغات كبيرة توجب العمل على سدها، ظهرت الحاجة لسواعد مزدوجة، للذكور والإناث لتعمل جنباً إلى جنب، ومن ثم كان لابد من العمل على تأهيل المرأة، لإعادتها لسابق عصرها من نشاط وحيوية، وتفان في خدمة الغير، ولكن هذه المرة ليس فقط داخل محيطها الأسري، وإنما لأبعد من ذلك، عليها أن تنتقل من رعاية بيتها وأسرتها إلى رعاية المجتمع ككل، وشغل مناصب داخل المؤسسات والمعامل والحياة المجتمعية بأكملها.

إلى جانب التعليم، أسهمت ظاهرة التمدين في تغيير ملامح المجتمع المغربي التقليدي؛ فالعديد من الأسر والعائلات منذ بداية الستينيات من القرن الماضي بجميع قرى وبوادي المغرب، دخلت مسلسل الهجرة، ذلك أن الأوضاع التي كان قد خلفها الاستعمار وراءه لم تكن تطاق، فقد جرد الأهالي من أراضيهم وممتلكاتهم، وانتشر الجوع في كل مكان، وزاد من حدة الوضع انتشار سنوات الجفاف والكساد، هكذا تكاثفت الطبيعة والمستعمر على الأسرة، ومع هذا الوضع المتأزم، اتجه الأهالي للهجرة، نحو مدن كان قد تغير فيها الشيء الكثير، وتغربت على قدر استطاعتها وتشبعها بحضارة الغرب وثقافته.

نستنتج إذن، وعلى هذا النحو، أن المرأة المغربية تمكنت من أخذ نصيبها من ثقافة الغرب وحدثته التي روج لها منذ بدايات القرن الماضي، باعتبارها: "إيديولوجيا كونية للتغيير الشامل، أو بمعنى آخر ذلك النمط الحضاري أو تلك الوصفة الحضارية التي اكتسحت كل الحضارات العالمية، منذ انتقلت عبر التغلغل الرأسمالي إلى المجتمعات غير الأوروبية"¹⁴.

كل هذا التغيير جاء بفعل الاحتكاك أولاً بالاستعمار ونمطه الحضاري، كما جاء نتيجة مباشرة لعوامل الهجرة والاستقرار بالمدن المغربية وأوروبا، وعودة النساء المهاجرات بلباس وأناقة ولغة جديدة، للتأثير في بقية النساء، وهذا يدل على أن تغيير وضع المرأة بالمغرب قد بدأ منذ أكثر من أربعين سنة خلت، لكنه تغيير لم يكن يمت للتنمية الاجتماعية بصلة.

¹³ - عبد الحق لمريني، دليل المرأة المغربية، ط 1، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1993م، ص 15

¹⁴ - فريد لمريني، صراع الحدأة والتقليد، معوقات التحول الليبرالي بالمغرب، دفاتر وجهة نظر (10)، ط 1، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006، ص 7

3- تمكين المرأة المغربية من المشاركة السياسية:

نلاحظ مما سبق، أن هناك تأثيرًا مباشرًا لثقافة المجتمع على دور المرأة في المشاركة السياسية، وعلى الرغم من عدم التطابق بين الثقافة السياسية للفرد وثقافة المجتمع بشكل عام، إلا أن البعد الاجتماعي للثقافة يؤثر بشكل ملحوظ في ثقافة المرأة السياسية أكثر من الرجل، في مجتمع يوصف بأنه تقليدي، وتجربة المرأة السياسية في تاريخه تجربة متواضعة وحديثة.

إن عمل المرأة وجهدها في الحقل، جعلها مستشارة ومسيرة للشؤون السياسية والاجتماعية داخل قبيلتها، إضافة إلى أن غريزتها وحبها المستميت لأرضها وأهلها هما اللذان دفعا بها للمساهمة في بناء استقلال البلاد فيما بعد؛ فقد قاومت الاحتلال وناضلت بقوة في سبيل الاستقلال، مما جعلها بمثابة الجبهة الداخلية، والمدعمة لعمل المقاومة، فقد كانت تقوم بإمداد المجاهدين بالمؤن وتحثهم على الجهاد وعدم الاستسلام.

ومع بزوغ حركات الاستقلال والتحرر، وارتفاع الأصوات المنادية بالحقوق والحريات، وتزامنًا مع اعتماد الحق في التنمية ومقاربة النوع، ظهرت فرص وخيارات حقيقية أمام المرأة في كافة أنحاء العالم العربي للمشاركة في التسيير والتدبير وتقلد المناصب.

من هذا المنظور، يكتسب مفهوم المشاركة أهمية قصوى في بناء المجتمعات وإكسابها؛ أي المجتمعات، القدرة على التطور، وذلك باعتباره محركًا أساسيًا لتقدم المجتمع وقوة دفع تتيح له النهوض بواقعه والارتقاء به نحو الأفضل، ويصبح التشريع ذا أهمية تذكر عندما يتعلق الأمر بالمرأة ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع، وذلك لوجود رابط عضوي بين كيانها وهذين الفضاءين، وبين التطور الحاصل في المجتمع على المستوى الاجتماعي، الثقافي، السياسي والثقافي بشكل عام ومدى مشاركتها وحضورها.

انطلاقًا من هذا المبدأ، أصبح مفهوم حق المرأة في المشاركة من ثوابت الإعلانات والاتفاقيات العالمية والوطنية، باعتباره خيارًا استراتيجيًا ذو أبعاد وحمولات بناءة وهادفة، "فتوسيع حقوق المرأة وتقويتها هو المبدأ الأساس لأي تقدم اجتماعي"¹⁵. وما دام المغرب قد التزم ببنود اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، نستطيع بالملحوس أن نرصد ما حصلت عليه المرأة المغربية عامة، من حقوق مساوية للرجل في المجال السياسي، لأن حضور الرجال والنساء في هذه التجربة ضروري، كل حسب طبيعته وخصائصه، "ومن خلال المراحل المختلفة للتجربة السياسية- فالنساء والرجال - لا تتاح لهم نفس الفرص ولا يعرفون نفس الممارسات،

¹⁵ - Svetlana Aivazova, *libertad e igualdad de las mujeres en los paises socialistes de Europa del Este*, 1960-1980, Enciclopedia historica y politica de las mujeres, presse universitaire de France, 1997, Ed akal, 2010, para lengua Espanola, p 691

لذلك فهم وهن لا يعبرون عن نفس القيم والآراء، كما لا يعبرون عن نفس الأنماط السلوكية"16، ولذلك وجب أن يحضروا جنباً إلى جنب في هذه التجربة، لأن هذه الحقوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة والتمكين للمرأة، "ما دامت المرأة أساس أي تغيير اجتماعي".17

نسجل من خلال المؤشرات الوطنية، حول المستوى الدراسي والمعرفي للمرأة المغربية، انخفاضاً وتواضعاً واضحاً، سواء مقارنة مع نسب الذكور أم مقارنة مع النسب النسائية العربية، ولذلك أسباب تعود للتأخر التاريخي الذي راكمه المغرب عبر سنوات طوال من أجل تعليم المرأة وإدماجها في التنمية.

وفي ظل هذه المؤشرات، تتأكد صعوبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية، كشريك أساسي لوضع لبنات البناء الديمقراطي، كونهن "يشكلن الفئات الاجتماعية المحرومة، سواء داخل الدائرة الخاصة للأسرة أو الدائرة العمومية، ولأنهن ينتمين إلى الفئة الضعيفة اجتماعياً (ليس من المنظور العددي بل السلطوي)"18، ولكونهن كذلك مازلن يعانين من الأمية والفقر، وكذا "الأفكار النمطية الشائعة والتمثيلات الجمعية التي تؤثر القيادة الرجالية على حساب النساء في مجال السياسية؛ فالحملة الانتخابية تجري في شارع عام، وتتأثر تبعاً لذلك بسلوكات الشارع وأخلاقياته وقيمه التي تكون معادية لوجود المرأة في الفضاء العمومي".19

قال الملك محمد السادس في إحدى فقرات الخطاب الملكي بمناسبة عيد الشباب لسنة 2007: "وبعون الله، فقد تمكنا جميعاً من توفير إطار عصري وفعال، محفز على المشاركة المواطنة، من معالمه البارزة: مدونة انتخابية حديثة، تفسح مجال المشاركة المتكافئة لكل الأحزاب في الاقتراع، قانون جديد لتأهيل الأحزاب وتمويل شفاف لعملها، حياذ إداري إيجابي وحازم، مراقبة قضائية مستقلة، حضور فاعل للمجتمع المدني، ولوسائل الإعلام، في التوعية والمتابعة، فضلاً عن التمثيل النسائي، الذي نريده أكثر إنصافاً للمرأة".20

نلمس من خلال هذا الخطاب سعي المغرب، مجسداً في خطاب ملكه، لأن تكون الانتخابات التشريعية بمثابة القنطرة للعبور من مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة تثبيت الديمقراطية وتنميتها، وكذا تعزيز الحضور النسائي على طاولة الأحزاب والمؤسسات السياسية، بدون تمييز أو تفرقة لأداء النساء وفعاليتهم؛ "فالجنس مثل الانتماء العرقي، لا ينبغي أن يكون متغير التمييز بين البشر، وإلا سوف يتوجب القول: لأنكن انتخبتن فأنتن تمثلن الفئات المماثلة لكن؟ لا هذا غير صحيح، النساء يمثلن الجميع ممن انتخبوهم"21، "ونقص

16- Monlay Tremblay, Rejfan Pelletier, que font elle en politique? Canada: presse universitaire Laval, 1995, p 3

17- María Teresa López de la Vieja, Feminismo: del pasado al presente, Espania: éd Universidad de Salamanca, 2000; p 108

18- Que font elle en politique? ibidem, P 134

19- العربي وافي، مقارنة النوع والتنمية، سلسلة المعرفة للجميع، دجنبر 2008م، الرباط: منشورات رمسيس، ص 123

20- مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد الشباب لسنة 2007م

21- Que font elle en politique? Ibidem, P 141

تمثيلية النساء في المجالس النيابية واقع ملموس، وهناك أداتان اقترحتا لتلافي هذا النقص: نظام الحصص (الكوتا)، ونظام التكافؤ، ويجب التمييز هنا بين نوعين من (الكوتا) الموجهة نحو تسهيل ولوج النساء إلى المكاتب الانتخابية ومراكز المسؤولية السياسية: من جهة تلك التي وضعتها التشريعات الوطنية، ومن جهة أخرى تلك التي وضعتها الأحزاب السياسية²².

لكن، ورغم إقرار اللائحة الوطنية لجعل العنصر النسائي مرئياً (visibilité) وموجوداً في البرلمان، وتقديم نماذج يمكن الاقتداء بهن من طرف أخريات، إلا أن تمثيلية النساء في المغرب ظلت مع ذلك دون المستوى المطلوب، فرغم رمزية تلك الإشارة القوية- نظام الحصص- إلا أن المترشحات لمجلس النواب في انتخابات 7 شتنبر 2007 لم تتجاوز 4,5%. أما اللوائح التي ترأسها النساء، فلم تتجاوز هي الأخرى 2,68%، وهذا مؤشر يؤكد مدى السيطرة السلطوية لذوي النفوذ على هذه الانتخابات، وقلة وعي الناخبين بأهمية تواجد المرأة في مناصب صنع القرار وأهمية تمثيلها بشكل عام.

وبالرجوع إلى انتخابات المجالس الجماعية لسنة 2009، كمؤشر ثانٍ على الوضعية المتدنية للمشاركة النسائية نفسها، نلمس بالدليل الواضح تأثير العراقيل والصعوبات على مشاركة النساء في هذه الانتخابات، وفي الوقت الذي تضاعفت فيه نسبة المرشحات في الانتخابات المحلية خلال الفترة الفاصلة بين سنتي 1983 و2003 حوالي 16 مرة، لم يتضاعف في مقابل ذلك عدد المنتخبات إلا 2.5 مرة.

يتضح من خلال هذه المؤشرات أن المرأة المغربية، بالرغم من كونها تشكل نصف المجتمع من الناحية العددية، إلا أنها من الناحية الفعلية ليست كذلك؛ فهي تمثل أقلية بالمفهوم السياسي، وتجربتها السياسية تجربة متواضعة وحديثة، حرمتها من كسب مواقع ذات أهمية "إما لأن الأحزاب تهمش النساء، أو أنها لا تأخذ قضاياهن بعين الاعتبار كقضايا سياسية، وهذا سبب بديهي جعل النساء المغربيات بعيدات عن مواقع السلطة"²³ التي استقردها الذكور، وإن كانوا أقل مستوى من الناحية الثقافية والتعليمية، حيث دفعت النساء المنتخبات لشغل مناصب ثانوية من قبيل الأعمال المكتبية أو المشاركة في لجان الدعاية الانتخابية، وهذا طبعاً سيؤثر سلباً على تعبئة النساء السياسية مستقبلاً، إذ سيُرهدن أكثر فأكثر في العمل السياسي، الذي أقل ما يمكن أن يوصف به، كما ذكرت إحدى المستشارات، هو الميزوشينية؛ أي كره النساء.

²²- Berengère marques Pereira, Patricio Nolasco, La présentation politique des femmes en Amérique latine, Belgique: Ed l'harmattan 2001, p 7

²³- Rita El Khayat, Le Maghreb des femmes: les défis du XXIe siècle, rabat: Ed Marsam, 2001; p 317

4- المرأة المغربية أمام معيقات المشاركة السياسية:

ما يمكن استنتاجه من التجارب الانتخابية السابقة، أن الناس تختار من المستشارين المعروفين، أو ذوي النفوذ والأموال، القادرين على الإنفاق على حملاتهم الانتخابية بسخاء شرعي وغير شرعي، وتلك إمكانات تعز على نساء المغرب اللاتي لا يتوفرن على ثروات تذكر؛ ففي أحسن الأحوال هن أطر أو من حاملات الشهادات العليا، أضف إليه أنهن غير منخرطات في الحياة العامة، إما لعدم انشغالهن بالأمر الاجتماعي، أو لأنهن يعملن في مجالات بعيدة عن اهتمامات الناخبين، وهو ما أضعف من إمكانية انطلاق مشاركة حقيقية لهن.

وإضافة إلى ما سبق، يرجع ضعف المشاركة النسائية بهذا الوطن، إلى الاعتقاد السائد في المجتمع بأن المشاركة النسائية تتمثل وتتنحصر في عملية الانتخاب والترشيح، بعبارة أخرى ينظر إلى عملية المشاركة النسائية كعملية موسمية، تلجأ إليها الأحزاب لكسب المزيد من المقاعد، وتنتهي بانتهاج الانتخابات، ولا تأخذ بعين الاعتبار أي جهد سياسي منظم ودائم للتعبئة والتأطير، وتتساءل هنا عن دور الأحزاب التي فازت بأكثر عدد من المقاعد وعرفت أكبر مشاركة نسائية، وتتساءل كذلك عن عدد الحملات والندوات التي نظمتها لصالح تحسيس النساء بأهمية المشاركة السياسية بعد نهاية حملات الانتخابات، سيكون الجواب في أغلب الظن: لا شيء.

يظهر مما سلف جلياً مدى وعورة المسالك السياسية التي تجتازها المرأة المغربية، فهذا المضمار ظل زمناً طويلاً حكراً على الرجال الأقوياء وذوي النفوذ؛ فالانتخابات المغربية البرلمانية أو الجماعية، كعادتها دأبت على المرور بجو من التوتر والحياة السياسية المفسدة بالمال، وذلك معناه أنه في كل مرة تغيب النزاهة والشفافية والاختيار الحر، فيترب عن ذلك مزيد من الإحباط والنفور لدى المواطنين، فطابع العمل السياسي عندنا "علاوة على كونه مزاجياً، وكونه يتم في دوائر مغلقة، فإنه يخضع لنوع من الحكامة الإقطاعية التي لا تعمل على إحداث التراكم الديمقراطي المفيد في تطوير الأفكار، وتجديد النخب، وخلق دينامية فعالة تأخذ بزمام المبادرة، وتتموقع استراتيجياً في خدمة المجتمع، بل هو عبارة عن فن المراوغة وحياسة الدسائس وترتيب المناورات، لكسب مواقع أو الحفاظ عليها، هذا النوع من التعامل مع السياسة يغذي ثقافة الغنمية وليس ثقافة الجهد والاستحقاق".²⁴

هكذا يبدو أن معظم المعوقات التي تقف حاجزاً أمام بلوغ المرأة مراكز صنع القرار ومشاركتها الفاعلة في المجتمع، ناجمة عن عادات وتقاليد وقيم اجتماعية سائدة وممارسات سياسية، رسخت الفروق في القيادة بين الرجال والنساء، سواء تعلق الأمر باحتلال مواقع داخل هيئات سياسية أو مناصب رسمية أو تمثيلية، وجرى

²⁴- العربي وافي، مقارنة النوع والتنمية، ص 121

تحديدها باعتبارها فروقاً بيولوجية، في حين تخضع لمعايير وقيم ثقافية تمتد جذورها في تاريخ هذا المجتمع، ولذلك ف تحرير النشاط السياسي النسائي ببلادنا، لا يستطيع أن يحقق الشيء الكثير بالاهتمام بتغيير القوانين فحسب، وإنما لابد أن يقترن النضال من أجل تغيير القوانين بنضال مماثل، بل من أجل تغيير المؤسسات الاجتماعية: كالأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام...إلخ.

إن وجود المرأة في الهيئات السياسية المختلفة وإشراكها في عملية صنع القرار لم يعد ترفاً، بل بات ضرورة تلح عليها ظروف الوطن المنخرطة في مشاريع التنمية الشاملة؛ فالمرأة تجسد نصف المجتمع المغربي، ومعنى ألا تبلغ صوتها وإرادتها، أن نصف المجتمع صامت متفوق لا يشارك في تنمية محيطه، ويستحيل أن تنطلق تنمية حقيقية بدون نصف المجتمع هذا.

باستقراء المستقبل، يحدونا الأمل لتنبؤ النساء ليس مقاليد العمل السياسي فحسب، بل الدخول في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها، ولكن لن يتوفر ذلك إلا بتكاتف الجهود، حيث أكدت جميع المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على ضرورة إرساء وتعزيز الشراكة بين المنظمات الحكومية والجهات الفاعلة ذات الصلة بالمجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات والمنظمات النسائية، وذلك للنهوض بأوضاع المرأة والعمل على تغيير ظروفها.

وهذا لا ينأتى إلا على المدى البعيد، والحال أنه لا يمكن الانتظار حتى تتم الاستجابة لكل هذه الشروط والحاجات، وعليه وجب مرحلياً إجلاء رؤية واضحة للمستقبل وخلق شروط ضرورية لإحقاق جزء من هذه الرؤية، وهذا يندرج ضمن شروط التنمية التي يتوق إليها الكل في هذا الوطن.

إن شكل المشاركة هذه وقيمتها وأثرها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل وطبيعة الآليات الديمقراطية السائدة في مجتمعنا، تلك الآليات التي تؤدي إلى عدم تمركز القوة بيد فئةٍ دون الأخرى، بل تتيح توزيع مصادر القوة داخل المجتمع على قدر من المساواة والتوازن.

خاتمة:

ثمة خيط بدأ ينتظم في المغرب جامعاً عناصر ثلاث: المرأة، والتنمية، والتمكين، كاشفاً عن دينامية آخذة في التشكل، من شأنها أن تشهد، إن هي أبانت، عن جدية مجهوداتها وحسن نواياها، وعن جدارة المرأة وأحقيتها في الفوز برهان المساواة والمناصفة.

إذ قام المغرب بالمصادقة على اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة سنة 1993م، كما صادق على الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2000م، وتم اعتماد اللائحة الوطنية سنة 2002م، ثم إقرار مدونة الأسرة سنة 2004م، وإدماج مقاربة النوع في الميزانية منذ سنة 2005م، كما قامت الحكومة المغربية برفع التحفظات عن مجموعة

بنود CEDAW، وإقرار حق انتقال الجنسية من أم مغربية لأطفالها سنة 2006م، وأخيرًا وليس آخرًا إقرار نظام (الكوتا) في الانتخابات الجماعية (2009م).

فالمغزى الذي تنطوي عليه هذه الإجراءات هو باختصار: العمل على مزيد من التمكين والإنصاف والمساواة للمرأة، باعتبار أن تجربتها في التأثير على عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحتى العقلاني، ثابتة تاريخيًا في كل المجتمعات وعلى مر العصور، حتى يتسنى لها الاضطلاع بدورها في معركة البناء والتنمية، وذلك من خلال الربط الوثيق بين قضيتها وقضية المجتمع ككل، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، والسعي لإخراج قضيتها من مجالها النسوي المحض، إلى مجال التوازن المجتمعي المتوقع على توازن الأدوار والوظائف بين الرجل والمرأة.

المراجع:

المراجع بالعربية:

- العربي وافي، مقارنة النوع والتنمية، سلسلة المعرفة للجميع، الرباط: منشورات رمسيس، دجنبر 2008م
- الحسن العبادي، عمل المرأة في سوس، ط 1، الرباط: طوبريس، 1425هـ/ 2004م
- هادي العلوي، فصول عن المرأة، ط 1، بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1996م
- فريد لمريني، صراع الحداثة والتقليد، معيقات التحول الليبرالي بالمغرب، دفاتر وجهة نظر (10)، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006
- عبد الحق لمريني، دليل المرأة المغربية، ط 1، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1993
- محمد لغرايب، علاقة المدينة بالريف في المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط وجدة وأريافها نموذجا، مجلة جمعية تاريخ المغرب-وجدة- العدد الثاني، السلسلة الجديدة، وجدة: شركة أنجاد للطباعة، 1415هـ-1994م
- سوزان غيلسون ميلر، مغرب القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين، ترجمة عايدة سيف الدولة، عن موقع <http://sjoseph.ucdavis.edu.pdf>
- علال الفاسي، النقد الذاتي، دار الفكر المغربي، ط 2، بدون ذكر سنة ومكان الطبع.
- فاطمة المرنيسي، أحلام النساء الحريم، حكايات طفولة في الحريم، ترجمة ميساء سري، مراجعة وتقديم محمد أحمد المير، ط 1، دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 1997

المراجع بالفرنسية:

- **Auguste Mouliéras**, *Le Maroc inconnu*, 1ère partie exploitation du rif, Parie Ed fouque et cie, 1895.
- **Berengère marques Pereira, Patricio Nolasco**, La présentation politique des femmes en Amérique latine, Belgique: Ed l'harmattan 2001
- **Francine Descarries**, *Le projet féministe à l'aube du XXIe siècle: un projet de libération et de solidarité qui fait toujours sens*, revue Cahiers de recherche sociologique, no 30, 1998, Montréal: Département de sociologie, UQAM.
- **Monlay Tremblay, Rejfan Pelletier**, que font elle en politique? Canada: presse universitaire Laval, 1995
- **Rita El Khayat**, Le Maghreb des femmes: les défis du XXIe siècle, rabat: Ed Marsam, 2001

المراجع بالإسبانية:

- **Antoinette Fouque**, Hay dos sexos, *Sociología y política*, Mexico: éd Siglo XXI, 2008

- **Svetlana Aivazova**, libertad e igualdad de las mujeres en los paises socialistes de Europa del Este, 1960-1980, Enciclopedia historica y politica de las mujeres, presse universitaire de France, 1997, Ed akal, 2010, para lengua Espanola.
- **María Teresa López de la Vieja**, Feminismo: del pasado al presente, Espania: éd Universidad de Salamanca, Espania: éd Universidad de Salamanca, 2000



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هاتف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com